مكان القعود لان القيام في مكانه قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال
بحاله لان غاية هذا التكليف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر
لكنه لا يقتضي ان يصح فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم
لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر
لا مدفع له فحينئذ يكون قوله دون اخرى مشتركا بين قصر الافراد والتعيين
ولا يلزم ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة
واما من يتساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا
واضمارا او تقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او يتساويا عنده
وبالثاني من يعتقد العكس او يتساويا عنده ويسمى القصر الذي المخاطب به
من يساوي الامران عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى
قصر تعيين وكفى بذلك دليلا على متانة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه
يفتقر الى هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى
المخالفة **وشرط قصر الموصوف** على الصفة **افرادا او عدم تنافي الوصفين**
ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد
الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية
لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر **و** شرط قصر الموصوف على
الصفة **قلبا تحقق تنافيهما** اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء
غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما يسبق الى بعض الاوهام
من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد
الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما
ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر
مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات
جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة
التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهي التي اثبتها المتكلم
كالقيام حتى يكون هذا عكس الحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا

فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه اخر مثل ان صرح
المخاطب به ويقول له ما زيد الا قاعد وايضا يخرج حينئذ قولنا ما زيد
الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي بين
الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب
المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا
شرط حسن قصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح ولو
فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده
كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب
بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الشرط حينئذ يكون ضائعا لانه
قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس فلا يصح قول
المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط
السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه ادخله في قصر
التعيين **وقصر التعيين اعم** من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين
لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما
ولا امتناعه فكل مادة يصلح مثالا لقصر الافراد والقلب يصلح مثالا
لقصر التعيين من غير عكس **وللقصر طرق** والمذكور منها اربعة وقد يحصل
القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند ونحو قولك زيد مقصور
على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك وكانهم جعلوا القصر بحسب
الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن
ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما
هاهنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما
سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يجريان في غير
المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة هاهنا وكان في قول
المصنف منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا
منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة **افرادا زيد**